

Distr.: General
16 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسين

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين

للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في

القرن الحادي والعشرين"

مائدة مستديرة وزارية: المساواة عن تحقيق المساواة الفعلية للنساء والفتيات

موجز الرئيس

١ - في ١٠ آذار/مارس عام ٢٠١٥، عقدت لجنة وضع المرأة مائدة مستديرة وزارية بشأن موضوع "المساواة عن تحقيق المساواة الفعلية للنساء والفتيات"، في إطار الموضوع العام المعنون "أولويات العمل في المستقبل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات". وركز المشاركون في المائدة المستديرة على تبادل المعلومات عن التجارب الوطنية، والممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بكفالة المساواة عن الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق الإنسان للمرأة، لا سيما بالتعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - وتولت رئاسة المائدة المستديرة بيتو باتيغ، الأمينة العامة للوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، وتولت إليزابيث برودريك، المفوضة المعنية بقضايا التمييز على أساس



الرجاء إعادة استعمال الورق

190315 180315 15-04024 (A)



الجنس في أستراليا، منصب المشرف، وشارك وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى، من ١٦ دولة عضواً، في الحوار التفاعلي.

تعزيز آليات المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل المساواة بين الجنسين

٣ - كان هناك توافق قوي في الآراء بين المشاركين على أن وجود آليات ومؤسسات فعالة للمساءلة على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية لتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأشار المشاركون إلى أهمية دور الأجهزة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من حيث كونها آليات لرصد ومراقبة المسؤوليات المشتركة بين القطاعات في ما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان للمرأة. وقدم عدد من المشاركين أمثلة عن الطرق التي تعمل بها هيئات تنظيمية مستقلة، مثل أمناء المظالم المعنيين بالمساواة ومكافحة التمييز، لتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها الإنسانية، والسعي من أجل الحصول على تعويضات عن الانتهاكات التي تتعرض لها.

٤ - غير أن العديد من المشاركين أعربوا عن قلقهم لعدم وجود إرادة سياسية وموارد مالية وبشرية متاحة للمؤسسات والآليات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وشدد المشاركون على وجوب أن تزود هذه المؤسسات والآليات بالموارد على الوجه السليم، حتى تستطيع أن تستجيب لاحتياجات النساء والفتيات، ولتكون لديها القوة والقدرة على كفالة الامتثال للالتزامات والواجبات. وأكد العديد من المشاركين على ما للمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، من دور بالغ الأهمية في تحميل الحكومات المسؤولية عن تحقيق المساواة بين الجنسين، والنهوض بحقوق الإنسان للمرأة.

٥ - وأشار عدد من المتكلمين إلى أهمية استخدام منهاج عمل بيجين والمعاهدات والآليات الدولية لحقوق الإنسان للتأثير بفعالية في صياغة القوانين والسياسات والبرامج. وسلم المشاركون بأن من شأن تقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات الدولية، كلجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، والعمليات الدولية، من قبيل الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، أن يعزز مساءلة الحكومات عن المساواة بين الجنسين. وأكد البعض على التقارير الموازية التي يقدمها المجتمع المدني، فضلاً عن المناقشات العامة المتعلقة بتقارير الدول الأطراف، باعتبارها جوانب أساسية في آليات المساءلة هذه.

القوانين والسياسات والرصد بوصفها ذات أهمية أساسية لتحقيق المساواة

٦ - أبرز عدد من المشاركين خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي تحدد أهدافا ومؤشرات واضحة والتي تخضع للرصد بانتظام، باعتبارها وسيلة فعالة يمكن بها تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وكفالة جعل أجزاء الحكومة جميعها مسؤولة عن تحقيق المساواة بين الجنسين. وأشار المشاركون أيضا إلى أن زيادة التنسيق بين الأجهزة المعنية بالمساواة بين الجنسين، والهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، أمر أساسي لكفالة مساواة جميع الجهات الفاعلة في الدولة عن المساواة بين الجنسين. ووجه عدد من المشاركين الانتباه إلى الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به البرلمانات في تحميل جميع الوزارات المسؤولية عن تنفيذ خطط العمل والالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بطرق منها إجراء بعثات برلمانية لتقصي الحقائق، لتقييم مدى امتثال الحكومة. ونوّه المشاركون بالدور الهام أيضا الذي تضطلع به السلطات المحلية في تنفيذ خطط العمل الوطنية، وكفالة المساواة عن تحقيق المساواة بين الجنسين.

٧ - وأبرز المشاركون أهمية المقدرة على تتبع استخدام مخصصات الميزانية من منظور جنساني، والدور الرئيسي لهيئات الرقابة المالية المكلفة بمراقبة الإنفاق الحكومي وفقا لخطط العمل والالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وقد أبلغت عدة بلدان عن استخدامها الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، في دورات ميزانيتها الوطنية، تأييدا لتخصيص الموارد المتاحة وإنفاقها بكفاءة وفعالية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، وأوصت باستخدامها باعتبارها أداة هامة للمراقبة.

٨ - وسلط عدد من المتكلمين الضوء على استمرار التمييز ضد المرأة في القوانين باعتبارها عقبة رئيسية أمام تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، أفاد الوزراء بما أحرز من تقدم في إصلاح الأطر القانونية وتلك المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك إدخال أو تعزيز تشريعات بشأن المساواة بين الجنسين، وتعديلات دستورية لكفالة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، وسياسات للنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة، والأخذ بنظام الحصص لزيادة مشاركة المرأة في الهيئات السياسية وهيئات صنع القرار. واتفق المتكلمون على لزوم إلغاء جميع القوانين التمييزية المتبقية.

٩ - وأكد عدد من المشاركين أهمية تقديم التقارير وإعداد التقييمات باعتبارها أدوات لتعزيز المساواة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأشار بعضهم إلى أن مما لا بد منه لتحمل المسؤولية الحقة عن تحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات، هو إجراء استعراضات وتقييمات مستمرة بشأن تأثير القوانين والسياسات

والبرامج. فإجراء استعراضات وتقييمات يمكن تحديد المشاكل وإجراء التعديلات اللازمة من أجل تحقيق نتائج وفوائد لجميع النساء والفتيات. ورأى بعضهم أن وجود بيانات عالية الجودة يشكل عنصراً بالغ الأهمية للقيام برصد فعال لما يحرز من تقدم، وأن جمع هذه البيانات ينبغي أن يولى أولوية في هذا الصدد.

زيادة مساءلة القطاع الخاص عن تحقيق المساواة بين الجنسين

١٠ - وأكد عدد من المشاركين أهمية كفالة مساءلة القطاع الخاص عن المساواة بين الجنسين، والحاجة إلى رصد أثر القطاع الخاص على المساواة بين الجنسين وتمتع المرأة بحقوق الإنسان. ومن النهج التي يمكن أن تُتبع في هذا الصدد إيجاد حوافز للقطاع الخاص، على سبيل المثال، بالتأكيد على أن تعزيز المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى كونه مسألة من مسائل حقوق الإنسان، يمكن أن يكون يعود بالفائدة على الأعمال التجارية.

١١ - وأبرز المشاركون أن السلطة في القطاع الخاص ظلت تاريخياً في أيدي الرجال، ولذلك فإن إشراك الرجال في ما يبذل من جهود من أجل زيادة عدد النساء في المناصب القيادية في القطاع الخاص هو أمر بالغ الأهمية. ومن المبادرات في هذا الصدد أن يطلب من كبار الموظفين التنفيذيين الذكور استخدام مراكز نفوذهم لدعم المرأة في بناء مهاراتها القيادية، والالتزام بتقديم تقارير علنية عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف بعينها. ورأى المشاركون أيضاً أن للبرلمانات دوراً هاماً تضطلع به في جعل القطاع الخاص أكثر خضوعاً للمساءلة، على سبيل المثال، بتشكيل لجان متخصصة للرقابة البرلمانية. ومن الممارسات الجيدة تحديد حصة للنساء بنسبة ٤٠ في المائة في مجالس إدارة الشركات المطروحة أسهمها للتداول العام. واقترح أيضاً وضع أطر لمساءلة أصحاب المصالح المتعددين، تشمل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، باعتبار ذلك وسيلة ناجحة لزيادة مساءلة القطاع الخاص.

١٢ - وساق المتكلمون أمثلة على دور الشراكات التعاونية الناجحة في تعزيز المساءلة من أجل النهوض بحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك داخل القطاع الخاص، كإنشاء مذكرة تفاهم رسمية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني ورئيس الوزراء، تركز على زيادة مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات الخاصة. وتضمنت مبادرة للتعاون بين أصحاب مصلحة متعددين من أجل تعزيز المساءلة، برامج ومبادرات لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة واستقلالها المالي، بتنظيم دورات تدريبية إقليمية، وإبرام اتفاقيات بين الشركات والمؤسسات التعليمية، ومختلف مستويات الحكومة على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية.